

النقل ومطابق في التعدي كما استفتيته فافتا في واستتمت بصحة رده في المعنى
بان ذلك ليس من بالخطا وعملها بالالف والاجابة وانما حقيقة المطاوع ان بالالفين
على ثابته وبذلك لا حيز على ثابته فاعلم ذلك لثابته **قول الشذور** او فعل كلف يخرج منه حكم
الطاعة او وصعته وان سطر طبع المعنى ولا يابث لها **قول اللغويين**
وعدلا زما بخوف جبر لم يذكر من المعديات غيره واد في التسهيل المزمع وفي اقتباس التعدي
التعدي بها خلافا ذهب يوجبها عنده قياس في اللانم سماع في المعدي وذكره ايضا تضعيف
المعنى بقا في قياسه الصاقله ووزم به ابن هشام في الجامع وضع الالف على كاستنبطه واستر
والثا فاستحسنته وذكرها في اوجها في شرح التسهيل ورا دلفعا عن بعض تضعيف اللام
توضووجه وصغر ربه والمعنى تحرك العين عند الكوفيين نحو شترت غير الرجل وشتر بالله
قاله وللغرض من هذه الابداع ورا دلفعا في المعنى في قوله ففعلت الفتح اعون بالهمزة
العلية نحو كرمت ديدا كالمعنى في كرمه ففعلت كوجب وطلع عبد المالك الضمنا
ممع وسع وبلغ واسقاط الهمزة في قوله ورا دلفعا في قوله ورا دلفعا في قوله ورا دلفعا
المصنف في شرح التسهيل يقاس منه ما كثر في قوله ورا دلفعا في قوله ورا دلفعا في قوله
والبيت وغير ذلك من الالكه بخلافه لم يلحق نحو قوله ذهب التام وسطرنا السهل
والحرف قوله وان ان يطرده في المعنى اهل العمود هذا ذكر في مع نحو في كرمه في
ان يكون في مصدره واللام مقدره والمع لان كرمه ولا يجر فيهما اللام اللام لانهما لا تدخل
عليها جاز غيرا بخلافها انتهى وقد ذكره في الجامع قوله مع لسن السيل وركبها انما
الحذف مع اللابس في وتعينون اني كرمه اذ كرمه في وعين واجاب ابو جيان انه لا يابث
في الابه اعتمادا القيسه فاجاب غيره بان الحذف لقصد الابهام ليرتفع بذلك عن رغب
في ما بين وجا من رغبه عن لدهما متعقده قوله والاصل سبق فاعل معنى قبل في التسهيل
وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر ناد في الجامع وتقدم ما هو متبدا في المعنى قوله بل من الاصل
لموجب عرى وتكره ذلك الاصل صتا قديري زاد في التسهيل والكافي الكبرى ان الموجب للمارين
نظمه ما تقدم في الفاعل المعول عليه من الابهام والنحو والاتصال بالفتحة قوله وحد في قوله
اجوزا في الجامع وقد يجر في قوله كرمه بان وضرب ديدا قوله ان لم يجر في ماسق
جوابا او حصر اذ في التسهيل والابن جيز وفا عامل نحو خيرا والنا وشرا اعدا ايضا زاد في الجامع

ضربى

ضربى وضربه رندا المظلم اطهروها الذي اكرهته في حاره قاله في الواقع منادى او ابطا
لجرا سمي قوله وقد يكون ضمة ملقوما كباب الاشتغال والنزاد الما ختمنا من الخبز
والاغوا والمنزل وشبهه وقد ذكرها في الشذور ايضا وكان ابن الحاجب ماعدا الاختصاص
والاغوا **قول الكافي** واهلا وسهلا قال ابو جيان انما يكون ان شتم المعول اذا شتمها
خيلا فان استعماله عاد في المصدر **باب التنازع في العمل فوق اللغويين**
ان عمالان اقتضيا في اسم عمل قبل فلو احدث منها العمل فيه ابور الا والاشتمل قوله عاملا
واختارهما ولا يجوز فيه التنازع كما صرح ابن عصفور ولا يرد ذلك على ابن الحاجب
قال وان تنازع العمال ان لا يرد عليه العمل للاصف واسم العمل فان التنازع يجري
فيه وعامة الالفية تشمله فاحسنها **قول الشذور** واذا تنازع من الفعل وكنتيه
وكذا عمارة التسهيل في شرطه ان عصفور كون العامل شرفا وكذا ابن هشام في الجامع
فلا يجوز في فعل التعجب وهو ما اختاره ابو جيان ونقل عن طاهر مذهب يوجب لكل المصنف
جوزه في التسهيل شرطه انما في جزا من الفصل وسيا في فيه من يد كلامه وقال في شرح
الكافي الكبرى ان المراد بقوله اقتضيا لان الموكل لا اقتضاه الثالث شرطه في التسهيل
ان يكون العامل غير توكيد ورجح الرضى جوازه مطلقا صرح في البسط بمنع التنازع في
لعم وبسبب نقل ابو جيان الاتفاق على المنع في هذا الكوكسه ووافق على هذا الشرط اليها
ابن النحاس وابن هشام في الجامع واستحسان البويج وقال ابو جيان ولم يذكر ايضا
هذا التعديل صرح الفارسي بحققتضه عدم المنازعة وهذا ان الامران وادان على الكافية
والشذور السماع يقتضى عبارة الالفية والكافية انه يكون في اكثر من عاملين وقال في الشذور
عمالان او ثلاثة وكذا في الجامع وهو عبارة السلوين وفي التسهيل عمالان فصاعدا قال
ومقتضاه انه يكون في اكثر من ثلاثة ولم يوجد فيما زاد على ثلاثة فيما استفتى انتهى قاله
الرضي فلو قاله لفلان فصاعدا او تنبهها لكان اشمل الحامس قوله في اسم قول اسم الحامس
طاهرا بعد ما يقتضى انه لا يقع الشارع في التعدي الى اثنين والى ثلاثة وهو راي لبعضهم
المصنف في التسهيل والجامع الجواز ولهذا قال في الشذور ما نا اخر من حملوا كثر لكن
ابو جيان انما سمع فيما يتعدى الى اثنين ومن جوزه في التنازع اني ثلاثة قياسه ولم
يسمع نظمه ولا اثر باب التنازع خارج على القياس فيقتصر فيه على المسموع السادس

قول الشذور في العمل فوق اللغويين